

Collectif
des
familles
de
disparu(e)s
en
Algérie

المفقودون DISPARUS
ون DISPARU المفقودون
المفقودون DISPARU المنة
ت DISPARUES المفقودون
ال مفقودون DISPARUS
ن DISPARUS المفقودون
المفقودون DISPARUS ال

الحقيقة و العدالة

للمفقودين

في الجزائر

رسالة إخبارية
رقم 13 أكتوبر- ديسمبر 2004

بطاقة الانخراط

الاسم و اللقب:

لعنوان:

الرمز البريدي: المدينة:

الهاتف:

العنوان الالكتروني:

○ أنخرط في تحالف عائلات المفقودين في الجزائر و ابعث لكم اشتراكي لسنة 2004 (€30)

○ أتمنى المشاركة في نشاطاتكم بتقديم هبة.

الرجاء إرسال صكوككم إلى تجمع عائلات المفقودين في الجزائر

و إعادة إرسال النشرة إلى: Collectif des famille de disparus (e) en Algérie
148 rue Faubourg Saint Denis 75010- Paris

دورة محكمة الشعوب الدائمة حول
انتهاكات حقوق الإنسان في الجزائر،
باريس، 5-8 نوفمبر 2004

Collectif des Familles de Disparu(e)s en Algérie
148 rue Faubourg Saint Denis – 75010 PARIS
Tel/Fax: +33 (01) 43 44 87 82
yn.dutour@wanadoo.fr

في جوان 2003، شارك تحالف عائلات المفقودين في الجزائر و أس أو أس مفقودين في لجنة العدل من أجل الجزائر لرفع دعوى أمام محكمة الدائمة للشعوب. و هذا، لغرض دراسة أعضاء المحكمة الدائمة للشعوب لانتهاكات حقوق الإنسان و حقوق الشعب الجزائري من قبل القوات الحكومية ومختلف الجماعات الإسلامية المسلحة بين عامي 1992 و 2004.

محكمة الدائمة للشعوب، هي محكمة دولية استشارية، مستقلة عن الدول، تأسست في عام 1979 في إيطاليا من قبل مؤسسة ليليو باصو. دورها هو تلقي شكاوى انتهاكات حقوق الإنسان والشعوب، ومقاضاتهم وفقا لإجراءات تحترم فيها مبدأ التناقض ومبدأ جلسات الاستماع العامة.

في الفترة من 5 إلى 8 نوفمبر 2004، و برئاسة القاضي الإيطالي، سالفاتور سينيس، عقدت المحكمة الدائمة للشعوب دورتها في البلدية الثانية عشر في باريس (12^{em}arrondissement).

من بين 9 أعضاء للجنة التحكيم المسماة، توجد أيضا السيدة سهام بن سدرين، صحافية تونسية ومتحدثة باسم المجلس الوطني للحريات في تونس وكذلك فيليب تاكسيه قاضي فرنسي عضو لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة. السيدة شيرين إبادي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام، كتبت رسالة تأييد إلى أعضاء محكمة الشعوب الدائمة.

مداخلات الخبراء

خصص اليوم الأول للاستماع إلى مختلف الخبراء. فتح المداخلات الأستاذ مجيد بن شيخ، عميد سابق لكلية القانون في الجزائر ومنسق لجنة العدل والجزائر، حيث دعا إلى إنشاء الحقيقة عن الشعب الجزائري والاعتراف بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية و جرائم الحرب.

فرانسوا فاز، ناشر وعضو أيضا في CJA ذكر تسلسل الأحداث و المراحل المختلفة للأزمة الجزائرية منذ عام 1992 إلى يومنا هذا.

عمر بن درعة، خبير مالي جزائري و نيكول شوفيلار، صحفية شرحا الوضع الاقتصادي وأسباب الدعم الدولي للجزائر.

شهادات عائلات المفقودين

في خضم اليوم الثاني، استطاعت اللجنة أن تستمع إلى العديد من الشهود من بينهم ثلاثة أفراد من عائلات المفقودين وأربعة محامي العائلات كان قد انتقلوا من الجزائر ليروون قصصهم وابدلوا بشهاداتهم عن معاناتهم. أحمد شربي، هو شاب من ولاية تيزي وزو، لجأ إلى فرنسا و أدلى بشهادته عن اعتقاله التعسفي وكيف تعرض والده في البلدية للتعذيب خلال 45 يوما.

حسان فرحاتي، هو عضو في أس أو أس مفقودين في الجزائر العاصمة روى محتفه الشديدة التي عانت منها جميع أفراد عائلته واختفاء شقيقه في عام 1997 بالجزائر العاصمة. كان هناك زوجتين لمفقودين، وهن أيضا عضوات في أس أو أس مفقودين.

أعربت نصيرة ديتور أيضا عن سعة مأساة الاختفاء في الجزائر وكذلك حجم وصعوبة مهمة جمعيات العائلات.

نصر الله يوس، فنان جزائري ومؤلف كتاب "من قتل في بن طلحة؟" يسرد أمام التجمع قصة للمذبحة المعلن عنها.

في فترة ما بعد الظهر، أدلى صلاح الدين سيدهم وهو معروف كناشط في حقوق الإنسان بشهادته بخصوص ممارسات التعذيب المنظم في 95 مراكز التعذيب والسجون والثكنات ومراكز الشرطة لأكثر من 10 سنوات في الجزائر.

عرض كل من الناشط يحيى عصام ومحامي العائلات سفيان شويطرالوسائل القانونية للقمع وعلى وجه الخصوص التي أثرت بطريقة غير مشروعة، وفقا لقواعد القانون الدولي المعمول به، والإبقاء على حالة الطوارئ في الجزائر منذ عام 1992.

واختتم السيد علي يحيى عبد النور، رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، بتوجيه نداء من أجل حقوق الإنسان في الجزائر. و أشار إلى أن الشعب الجزائري كان تحت سيطرة الحزب الواحد في الفترة من 1962 إلى 1988 وبعد ذلك رهينة للحرب بين إرهاب إسلامي و إرهاب الدولة، ولم يكن أبدا للشعب الجزائري الحق في تقرير مصيره منذ الاستقلال.

المحكمة الدائمة للشعوب تعترف بأن الحكومة الجزائرية مذنبة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية

8 نوفمبر 2004، وفي نهاية دورتها، نظمت المحكمة الدائمة للشعوب مؤتمرا أعلن خلالها

الرئيس سينيس حكم المحكمة بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الجزائر من طرف الجماعات الإسلامية المسلحة والمسؤولين الحكوميين.

ساهم كل من تحالف عائلات المفقودين و أس أو أس مفقودين بنشاط في إنشاء هذه الدورة. تم إجراء تقرير كامل عن حالات الاختفاء القسري في الجزائر من قبل التحالف، يضاف هذا التقرير إلى مجمل الوثائق المقدمة إلى أعضاء محكمة الدائمة للشعوب من أجل إلقاء الضوء على عملها وحضور مداولاتها.

كلفتم نصيرة ديتور بالاتصال مع الجمعيات والعائلات لإيجاد شهود على استعداد للقدوم وسرد حكايتهم أمام لجنة محكمة الدائمة للشعوب. بعد ذلك، تحمل كل من تحالف عائلات المفقودين و أس أو أس مفقودين المسؤولية لتقديم المساعدة للشهود الجزائريين.

5 أكتوبر 2004

المسيرة الوطنية من أجل الحقيقة والعدالة

في 5 أكتوبر 2004 على 10 صباحا، نظما كل من تحالف عائلات المفقودين و أس أو أس المفقودين تجمع وطني لعائلات المفقودين أمام قصر الرئاسة بالجزائر العاصمة، هذا التجمع كان من المقرر أن يتواصل بمسيرة إلى مقر الأمم المتحدة، وقد تلق هذا النشاط العديد من مؤيديه. وهذا الإجراء الجديد يهدف إلى إظهار للسلطات الجزائرية بأن تجنيد عائلات المفقودين لا تضعف ضد حل التعويضات. ولتحقيق هذا الهدف، حضر العديد من لجان عائلات المفقودين من وهران، قسنطينة، غليزان، جيجل ومن المدينة، وذهب البعض إلى الجزائر العاصمة ليخبروا علنا عن عمل اللجنة المختصة.

لكن لم تحدث المسيرة بسبب الجهاز الأمني المنتشر و عمليات الترهيب والاعتقالات الجماعية.

في صبيحة ذلك اليوم، عشرات من المتظاهرين من بينهم صحفي جزائري نقل إلى مصلحة الشرطة سعيد حمادي في الجزائر العاصمة. وكذلك كل من ججقية شرفيت و نائبة رئيسة جمعية أس أو أس مفقودين فاطمة زهرة بوشرف.

بالإضافة إلى ذلك، تعرض العديد من أمهات المفقودين ومن ضمنهم السيدة بالمختار و التي تبلغ 74 عاما للضرب وأصيبوا على أيدي رجال الشرطة.

ندد بصدى، القمع الذي يعاني منه عائلات المفقودين وممثليهم كل من الصحافة الوطنية والدولية ومرصد حماية حقوق الإنسان (برنامج مشترك من الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب).

حكم المحكمة الدائمة للشعوب بشأن حالات الاختفاء القسري في الجزائر، وجرائم ضد الإنسانية

أكثر من 7000 حالة اختفاء قسري موثقة من قبل المنظمات الوطنية والدولية (مع العلم أن هذا العدد أكثر بكثير) في الغالبية العظمى من حالات الاختفاء، الشهادات تتفق في القول بكون قوات الأمن هي المسؤولة عن حالات الاختفاء. (..) وفي الكثير من حالات الاختفاء القسري يكون المسؤول عن الاختفاء معروف لدى العائلات أو لدى الشهود.

تعطى العائلة بصفة عامة اسم هذا العون و الذي يكون غالبا معروف في الحي. مع ذلك لا تأخذ العدالة بعين الاعتبار أهمية هذا الدليل.

الإجراءات التي اتخذتها عائلات المفقودين أمام الجهات القضائية الوطنية لمواجهة العقبات الخطيرة التي لا تظهر كاختلال وظيفي لجهاز العدالة، لكن كإرادة منعدمة لعدم وضع كامل الضوء على مسألة المفقودين.

" ترى المحكمة أنه نظرا لطبيعتها ونطاقها والظروف التي تحيط بها، فالآلاف من حالات الاختفاء القسري تشكل انتهاكا فاضحا للقانون الدولي العام والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر."

" الوقائع المبلغ عنها أمام المحاكم و التي تحدث بطريقة مكررة قد تشكل جرائم ضد الإنسانية بموجب المادة 7 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية و التي تنص على أن فعل " الاختفاء القسري للأشخاص " يتمثل في " ارتكاب هجوم واسع أو منهجي ضد أي مجموعة من المدنيين، وعن علم هذا الهجوم."

مساهمة أس أو أس مفقودين وتحالف عائلات المفقودين في دورة المحكمة الدائمة للشعوب

الاتفاقية الدولية ضد الاختفاء القسري جنيف أكتوبر 2004

في الفترة من 5 الى 8 أكتوبر 2004 شارك تحالف عائلات المفقودين في جنيف في دورة غير رسمية لفريق العمل ضد الاختفاءات القسرية الذي يرأسه السفير الفرنسي السيد برنارد كسدجان، المكلف منذ جانفي 2003 بتحرير نص قانوني إلزامي لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

الهدف من هذه الاتفاقية هو خلق التزام دول الأطراف بمعاينة جريمة الاختفاء القسري. و عليه إذا صادقت الدولة على الاتفاقية، فإن السلطة التشريعية ستكون ملزمة بإدراجها في قانون العقوبات الجزائري بأحكاما تجرم مرتكبي الاختفاء القسري. تدابير وقائية ينبغي أيضا أن تدرج في القانون، على سبيل المثال، إمكانية الإتصال بالشخص المحبوس ومراقبة الاعتقال، وكذلك إدخال حق المثول أمام القضاء الذي يضمن للمعتقل الحق في تقديم طعون لرفض اعتقاله.

وأخيرا، يضمن مشروع الاتفاقية الحق في معرفة الحقيقة، ينبغي أن تكرر لأقارب الأشخاص المفقودين. هذا النص مهم جدا بالنسبة لجميع ضحايا الاختفاء القسري في الجزائر وأماكن أخرى. سيتم انعقاد الدورة المقبلة للفريق العمل في الفترة الممتدة من 31 جانفي الى 11 فيفري 2005 وينبغي أن يكون النص في صيغته النهائية، إذا سارت الأمور جيدا قبل سنة 2006.

و لا نعلم بعد ما إذا كانت الحكومة الجزائرية المشاركة في هاته الأعمال سوف تصادق على الاتفاقية. فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، قد وقعت الجزائر وصدقت على جميع الاتفاقيات، ومع ذلك، فإن التصديق شيء واحترام البنود شيء آخر.

إيداع شكوتين جديدتين ضد الجزائر لدى لجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة

استغل تحالف عائلات المفقودين في الجزائر وجوده في جنيف للاتصال بلجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. حيث تم إيداع لدى اللجنة رسالتين فردية من حالات الاختفاء القسري، التي أعدها تحالف عائلات المفقودين خلال صيف 2004 قدمت إلى اللجنة.

هذه الرسائل تضاف إلى الشكاوي الأولى المودعة من قبل التحالف في سنة 2003 والتي هي في طور الدراسة من جانب اللجنة. وترتكز هذه الإجراءات بعد مصادقة الجزائر الإتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 وكذا بروتوكولها الاختياري لسنة 1976. وحالات الاختفاء القسري التي وقعت في الجزائر تشكل انتهاكا لهذه الاتفاقية لسنة 1966.

إيداع 100 ملف جديد من حالات الاختفاء إلى فريق العمل التابع للأمم المتحدة حول الإختفاء القسري أو الغير الطوعي

أودع ت ع م ج أيضا 100 ملف جديد لاختفاء القسري إلى فريق العمل حول الاختفاء القسري أو الغير إرادي التابع للأمم المتحدة (GTDF)، تضاف إلى 4000 ملف المودعة من قبل التحالف منذ عام 1998.

وبهذه المناسبة، تمكن التحالف من التعرف على الفريق الجديد لمجموعة العمل والحديث مع الشخص المسؤول في الأونة الأخيرة ضمن هذه المجموعة، ومعالجة القضايا المتعلقة بالاختفاءات في الجزائر.

ونتيجة هذه الحوار من المفروض أن تكشف عن تقاؤل للمستقبل كون أن كل طرف استطاع الحديث عن أساليب العمل، الهدف الأساسي بالنسبة لت ع م ج هو إستدراك التأخير المتراكم خلال السنوات الأخيرة من جانب فريق العمل وتحسين التعاون.

يوم حقوق الإنسان، 10 ديسمبر 2004

بمناسبة اليوم الدولي لحقوق الإنسان، قام فاروق قسنطيني والرئيس عبد العزيز بوتفليقة بإعلانات هامة حول قضية المفقودين. كنتيجة لحملة استدعاء العائلات (أنظر النشرة الإخبارية رقم 12)، صرح رئيس اللجنة الاستشارية الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان بأن اللجنة المخصصة للمفقودين درست أكثر من 6000 حالة فقدان و بأن التقرير النهائي للجنة سوف يقدم لرئيس الجمهورية في 31 مارس 2005.

في هذا التقرير المخصص "لدراسة الوضعية" بشأن المسألة، أعلن السيد قسنطيني بأنه سيقترح ثلاثة خطوط رئيسية لحل مسألة المفقودين، التي تعتبر لازمة لقول الحقيقة، وتكريس تشريع الضحية لعائلات المفقودين والتزام بالمتابعة القانونية ضد المرتكبين المؤكدين.

وفي الوقت نفسه، يصر السيد قسنطيني على اعتبار أن الأغلبية العظمى للاختفاءات مثل أعمال منفردة

حملة حول حالات الاختفاء القسري من قبل أكات

أطلقت أكات فرع فرنسا (عمل المسيحيين من أجل إلغاء التعذيب) حملة وطنية للتحسيس الرأي العام الفرنسي حول حالات الاختفاء القسري في الجزائر.

الهدف من الحملة هو تقديم الدعم لعائلات المفقودين في الجزائر في كفاحها من أجل الحقيقة والعدالة. وقد شارك تحالف عائلات المفقودين مشاركة كاملة في هذا العمل عن طريق توفير المعلومات الأساسية وكذا صور المفقودين لتزيين بطاقات العريضة الموجهة للرئيس بوتفليقة. عقد بعد ذلك تجمع كبير في 3 ديسمبر 2004 فناء الكنيسة نوتردام بياريس.

باختصار

عضوية تحالف عائلات المفقودين للشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، أكتوبر 2004.

أصبح تحالف عائلات المفقودين عضوا في أكتوبر 2004 في الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان (REMDH). هذه العضوية ستمكن تحالف عائلات المفقودين الاندماج بشكل واسع في شبكة المنظمات التي تعمل من أجل حقوق الإنسان والتي أنشئت في أكثر من 20 بلدا من أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط (المغرب، الشرق الأوسط). ويعزز Le REMDH حماية وترقية مبادئ حقوق الإنسان المنصوص عليها إقرار برشلونة في نوفمبر 1995 وكذا الاتفاقات المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان البحر الأبيض المتوسط، مثل الجزائر في عام 2001.

برنامج تكوين أعضاء من أس أو أس مفقودين مع المعهد الوطني الديمقراطي (NDI).

من سبتمبر إلى ديسمبر 2004، شارك 15 عضوا من أعضاء أس أو أس المفقودين في 4 دورات تدريبية التي نظمها المعهد الوطني الديمقراطي. و ارتكزت المواضيع على التخطيط والإستراتيجية، تنظيم الحدث، الاتصال وتسيير الجمعية.

التكوين من أجل التكفل بالمصابين بالاضطرابات النفسية

صادرة عن أعوان الدولة خارجون عن نطاق السيطرة.

و لم يتردد بإبلاغ عن طريق الصحافة، الحد من العمل الذي تقوم به جمعيات الدفاع منها أس أو أس مفقودين و تحالف عائلات المفقودين و قدح علنا ممثلها الذين يتجاوزون الحس السليم. و لكن تحالف عائلات المفقودين لا يريد أن يجيب عن من لا يبدو جديرا بالاهتمام.

إشعار من تحالف عائلات المفقودين في 15 ديسمبر

رحب تحالف عائلات المفقودين من خلال بيان صحفي برئيس الجمهورية في يوم حقوق الإنسان، الذي أعلن لعائلات المفقودين تعاطفه العميق وأكد على العمل من أجل دعم البحث عن الحقيقة.

ومن خلال هذا البيان، أشار تحالف عائلات المفقودين إلى التقدم الذي أحرزه منذ سنة 1998 من خلال عمل الجمعيات المدافعة عن العائلات خاصة العمل على تجاوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حول التدابير المتخذة من أجل هذه الحقيقة.

أسبوعين من التحسيس مع ال أسابا في إفري -ASAPA-

شرعت الجمعية والتضامن مع الشعب الجزائري (ASAPA) المتواجدة في إفري (فرنسا) في أنشطة تحسيسية خلال 15 يوما بشأن مسألة المفقودين في الجزائر.

وتم هذا النشاط تحت قيادة لخضر بن صالح، هو كذلك له أخ مفقود، وقد تم تحقيق هذا النشاط بالتعاون مع تحالف عائلات المفقودين التي وفرت نحو 800 صور إلى أسابا من أجل إنشاء جداريه بصور المفقودين.

قد تم تدشين هذه الجداريه في 13 نوفمبر، في ساحة السطح أغرا في إفري بوجود على وجه الخصوص للسيد ميشال بيرسون، رئيس المجلس العام، ومانويل فالس، نائب رئيس بلدية إفري، وكذلك نصيرة ديتور. خلال أسبوعين من التحسيس. قدمت la MJC بإفري معرضا للوحات و عمل مؤثر لشباب جزائري طالب في مدرسة الهندسة المعمارية في الجزائر العاصمة، مفقود في سن 19 عاما. واختتم الأسبوعين بقراءة مسرحيه "جمال الرمز" من قبل المؤلفة، فاطمة قالير، تبع هذا بمناقشة.

شارك عضوين من أعضاء أس أو أس مفقودين ملقنى تكويني حول موضوع الرعاية النفسية من الاضطرابات النفسية. وتم إجراء الملقى في الفترة من 27 إلى 29 نوفمبر بالمقر الرئيسي للجمعية من أجل المساعدة النفسية، والبحث والتكوين (APRF).

لقاء مع جمعيات عائلات المفقودين في باريس.

تحت رعاية لجنة الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، إنتقت عدة فيدراليات لعائلات المفقودين بباريس في 9 نوفمبر 2004 لمناقشة تطور الاتفاقية الدولية المتعلقة الاختفاء القسري. كان من بين الحضور الفيدرالية لتينو-امريكية المعتقين المفقودين و فيدهام (Fedefam)، والفيدرالية الآسيوية لمكافحة الاختفاءات القسرية (AFAD)، وجمعية دعم اللبنانيين المعتقلين المتعسفا (Solida)، جمعية عائلات السجناء والمفقودين الصحراويين (Afapredesa) والمنسق للجنة حقوق الإنسان هوم (HOM). وقد مثل التحالف عائلات المفقودين بالناطقة الرسمية، نصيرة ديتور، وأعضاء من عائلات المفقودين. وقد قررت المنظمات أن تكتب رسالة مشتركة لتوعية الحكومات من البلدان الأوروبية الى أهمية الاتفاقية في المستقبل.